

المحاضرة الخامسة

وضع المصطلح العربي في النحو والصرف

الأستاذ الدكتور تمام حسان

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

السبت 19 ذو القعدة 1414 هـ - 30 نيسان 1994م

يقوم النشاط العلمي على الاستقراء وتصنيف الأقسام وتسميتها وبيان خصائصها ومسالكتها، وقد تحقق كل ذلك في نشأة النحو العربي، أما التصنيف فقد بدأ مبكراً إذا قبلنا نبأ رسالة علي بن أبي طالب إلى أبي الأسود الدؤلي التي يقول فيها: "الكلم اسم وفعل وحرف" ثم يقول بعد ذلك: "انح هذا النحو يا أبا الأسود". ولقد اشتمل هذا التصنيف على شيء من التمييز والفرقة يمكن إدراكه في اختيار المصطلحات الثلاثة: اسم وفعل وحرف. ففي لفظ الاسم دلالة على المسمى وفي لفظ الفعل دلالة على الحدث والزمن والحرف بمفهوم المخالفة لا يدل على مسمى ولا على حدث وزمن ولكن معناه العلائقي عام. وكان أبو الأسود نفسه قارئاً معنياً بضبط النص القرآني من حيث الإعراب لأن الخط العربي لزمن أبي الأسود كان يرمز للحروف الصحاح ولا يقيد الحركات. فلما قال أبو الأسود لكاتبه: "إذا رأيتني أفتح فمي" جاء مصطلح الفتح ولما قال: "إذا رأيتني أضم فمي" جاء مصطلح الضم إلخ، ثم سميت العلامات "الحركات" إشارة إلى حركات فم أبي الأسود. وكان ذلك صورة أخرى من صور التصنيف الضروري للنشاط العلمي. ثم تأتي رواية خطأ ابنة أبي الأسود في الإعراب لتتسبب إلى أبي الأسود إنشاء باب التعجب بوساطة إرشاد ابنته إلى صواب الجملة التي أخطأت في نطقها، ولكن هذه التصنيفات والتسميات وقفت دون بيان الخصائص والمسالك، لأن هذا البيان لم يكن يعتمد على الاستقراء فقط وإنما كان بحاجة إلى نشاط عقلي من نوع آخر يعتمد على تجاوز ملاحظة المفردات إلى ملاحظة الجمل وإلى القدرة مع الملاحظة على الاستنباط والتجريد، وتلك قدرة لم تكن لدى أبي الأسود ولا لدى أصحابه من أمثال عبدالرحمن بن هرمز.

واللغة مؤسسة اقتصادية الطابع، بمعنى أنها تصل بالقليل من الوسائل إلى الكثير من الغايات. ذلك أن اللغة تستطيع التعبير عما لا نهاية له من المعاني بوسائل قليلة العدد من المباني، ففي العربية مثلاً ثمانية وعشرون حرفاً هجائياً وعدد محدود من الضمائر والإشارات والموصلات وعدد محدود من حروف الجر وحروف العطف والأدوات الأخرى وصورتان من صور تركيب الجملة إحداهما اسمية والأخرى فعلية ثم عدد من المفردات يضمه غلاف المعجم لا يكاد في كمّه يتناسب مع لا نهائية المعاني التي يرجى له أن يعبر عنها.

ومن هنا كان على اللغة أن تستعمل وسيلتين من وسائل الاقتصاد اللغوي أولاها
تعدد المعنى للمبنى الواحد بحسب الوضع ^(١) والثانية تعدد المعنى بحسب مبدأ النقل ^(٢)
الذي هو وسيلة من وسائل النحو والبلاغة في وقت معاً.

أما تعدد المعنى بحسب الوضع فيصدق على العناصر النحوية كما يصدق على
المفردات المعجمية. ولنا في هذا الصدد أن ننظر إلى مثالين أحدهما من النحو والثاني
من المعجم لنرى كيف تسخر اللغة مبانيتها للتعبير عن مختلف المعاني. المثال الأول هو
"ما" التي يمكن أن تدل بحسب بيئتها في السياق إما على النفي وإما على الشرط أو
الموصولية أو الاستفهام أو المصدرية أو النكرة التامة أو على النحو التالي:

1- ضرب زيد عمراً	=	وكزه	2- ضرب الله مثلاً	=	ذكره
3- ضرب لصديقه موعداً	=	حدده	4- ضرب له قبة	=	أقامها
5- ضرب عليه ضريبة	=	فرضها	6- ضرب النقود	=	صاغها
7- ضرب 6×5	=	حسبها	8- ضرب في الأرض	=	سعى
9- ضرب أخماساً في	=	تحير	10- ضرب الجرس	=	دقّه

أسداس

وما تعدد المعنى بحسب النقل فمنه ما يسمى تأويل الجامد بالمشتق ومنه استعمال
بعض الأفعال نواسخ كأدوات وتجريدها من معنى الحدث ومن ثم عدم استعمال
المصدر منها كظل وبات وأضحى وأمسى وزال، أما كان وبرح فقد استعمل منهما اسم
الفاعل والمصدر نحو "وكونك إياه عليك يسير" وقول عنتر "وخلا الذباب بها فليس ببارح
غردا" وقول سعد بن مالك "من صد عن نيرانها فأنا بن قيس لابرارح" أي لا أبرح أي لا
أزال ابن قيس الشجاع. ومن النقل استعمال المصدر ظرفاً ونائباً عن فعله ونقل
المبهمات إلى الظرفية وتسميتها ظرفاً كالأعداد والأوقات والجهات وكالإشارات المكانية
كهنا وكنقل الموصولات العامة وهي من وما وأي إلى الشرط والاستفهام. بل إن هذه
الظاهرة (ظاهرة النقل) تتجاوز النحو إلى البلاغة فالمجاز بحكم التعريف: "نقل اللفظ من
معناه الأصلي إلى معنى آخر ليس له لوجود علاقة بين المعنيين مع قرينة مانعة من

(١) اللغو العربية معناها وبمناها.

(٢) نفسه.

إرادة المعنى الأصلي". بل إن ذلك ملحوظ في التصرفات الأسلوبية غير المقعدة مثل التضمين وحكاية الصوت للمعنى إلخ. كل أولئك بعد من قبيل تعدد المعنى للمبنى الواحد بواسطة النقل سواء أكان المعنى نحوياً أم دلاليّاً أسلوبياً.

هذا ما اقصدته بالطابع الاقتصادي للغة. ومن شأن تعدد المعنى على هذا النحو حين يراه المرء لأول وهلة أن يتحدى التفكير وبخاصة إذا أضيف إليه تعدد احتمالات الصيغة النحوية. فالمصدر مثلاً قد يضاف إلى فاعله أو مفعوله، والنعت بعد المتضامنين قد يصلح لأيّ منهما، والمعطوف بعدهما قد يعطف على أيهما، وهكذا مما يجعل المعنى بحاجة إلى قرينة من خارج الجملة فإذا قرأنا قوله تعالى: [ودع آذاهم] لم ندر من مجرد المقال من الذي كان يؤذي الآخر حتى نقرأ كتب السيرة. وإذا قلت: "عجبت لمعلمة اللغة العربية" لم يدر السامع من نص الجملة من الموصوفة بصفة العربية أهي المعلمة أم اللغة، وإذا قلت: ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو لم يدر السامع إلّا بقرينة خارجية ما إذا كنت ذهبت إلى عمرو نفسه أم إلى أبناء عمرو. هذه نماذج من ظاهرة أوسع هي تعدد احتمالات التراكيب.

كان على الجيل الذي تلا أبا الأسود وأصحابه أن يواجه هذا التحدي في اللغة ومعه تحد أكبر منه تعقيداً هو عدم اطراد الصياغة الصرفية والنحوية. فأما في الصرف فقد وجدوا مثلاً أن المضارع والأمر من الأفعال لا يصاغان بطريقة مطردة وأن ذلك مثلاً:

قال - يقول - قل	وعد - يعد - عد
باع - يبيع - بع	رأى - يرى - رَ
سأل - يسأل - سل	وقى - يقى - قِ
رمى - يرمي - ارم	ضرب - يضرب - اضرب

وهكذا يختلف مضارع عن مضارع كما يختلف أمر عن أمر، فلو أن النحاة حاولوا استخراج قواعد من هذه الأمثلة تحكم هذه الصياغة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. فماذا صنع النحاة؟ تنبهوا إلى أن السر في اختلاف مضارع عن مضارع أو أمر عن أمر إنما يعود إلى أن الحروف التي تظهر في الماضي مثلاً يغيب بعضها في المضارع والأمر.

فأروا أن غياب هذه الحروف لا يلغيها من الحسابان وأنها إن غابت بالفعل فهي موجودة بالقوة. ثم جاء السؤال على النحو التالي: إذا كانت هذه الحروف موجودة بالقوة فكيف تكون الكلمة مع وجودها؟ وكان الجواب: إذا تكون "ق" مثلاً على صورة "وق" كما تكون "يقي" على صورة "يوقِي". وهكذا كان من الطبيعي أن يفكر النحاة في استكشاف "أصل مجرد للكلمة".

وكان على النحاة أن يتناولوا كل ذلك علمياً تتاولاً علمياً ما أشرنا إليه من تصنيف وتمييز بين الأقسام وتسميتها وبيان خصائصها ومسالكتها. ومع أن إرهاصات ذلك بدأت بعبارة علي بن أبي طالب وإشارات أبي الأسود، لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الإرهاصات طابعاً علمياً محددًا. ولم تكن طبقة القراء من أبي الأسود ورفاقه مؤهله فيما يبدو لبناء صرح النحو وإنما كان هذا العمل من نصيب عبدالله بن أبي إسحق مولى آل الحضرمي فهو الذي "بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"^(٣).

وقبل أن نتناول عمل ابن أبي إسحق وتلاميذه من بعده يجدر بنا أن نلقي نظرة على طبيعة المصطلح العلمي وعلى الفرق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي. سبق منذ قليل أن نسبنا المعنى اللغوي إلى التعدد والاحتمال بالنسبة للمبنى المفرد إما بحكم الوضع وإما بحكم النقل وقلنا إن المعنى اللغوي لا يتحدد للمبنى في حالة إفراده وإنما يحدده السياق. أما المصطلح فيشبه اسم العلم في الدلالة على مفهوم معين^(٤) إذ يراد بكل منها أن يدل على معين دلالة لا يشترك فيها معه غيره، فاسم العلم قد يكون له معنى لغوي في العرف العام ولكن نقله إلى العملية يبتعد به عن هذه الدلالة اللغوية العامة لاعتماده عندئذ على العهد الذهني أو الذكري. ذلك أن المحمدين كثيرون يستعصون على العد والإحصاء، ولكنني إذا ذكرت للسامع واحداً منهم فذلك إما أن يكون مقترناً بما يخصه كأن يكون محمد قد ذكر من قبل فيكون معتمداً على عهد ذكرى، أو أن أكون على علم بأن السامع يعرف المسمى كما أعرفه بمجرد ذكر اسمه أي أنه معهود ذهنياً بيني وبين السامع. هذا العهد عنصر جابر لتعدد المسمين بهذا الاسم. وربما كانت نسبة اسم العلم إلى طائفة المعارف النحوية مرتبهة بهذا القيد، شأنها شأن

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 31.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية 161.

نسبة الضمائر إلى المعارف النحوية بقريظة العهد الحضوري في التكلم والخطاب وقريظة المرجع وهو عهد ذكرى في حالة الغيبة.

والمصطلح ينتمي إلى عرف خاص والعرف الخاص نوع من العهد الذهني. وكما يتعدد المحمّدون ويتعين أحدهم بالعهد يتعدد الفاعلون فيتعين أحدهم بالعرف الخاص^(٥). فالفاعل من مصطلحات النحو ومصطلحات المنطق وعلم الجريمة.

ولولا اختلاف العرف الخاص بالنسبة لهذه الحقول الثلاثة لأصبحت دلالة المصطلح مليسة. فالفاعل في عرف النحاة اسم مرفوع تقدمه فعل مبني للمعلوم ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل (أي تحقق الفعل بوساطته)، وهو في عرف المناطقة ضد القابل، وفي عرف علم الجريمة من اقترف الجريمة. هكذا تختلف الدلالة اللغوية (في العرف العام) عن الدلالة الاصطلاحية (ذات العرف الخاص)، ومن ثم نجد السلف عندما يريدون تحديد معنى لفظ المصطلح يحددونه لغة واصطلاحاً. على أنه لا يلزم أن يؤخذ المصطلح من بين مفردات اللغة ولا أن يكون بتخصيص الدلالة العرفية العامة. فللباحث أن يرتجل المصطلح أو يحول دلالاته تحويلاً تاماً لا بمجرد التخصيص، وقد عرف السلف ذلك وعملوا به - يقول الجاحظ: "ولأن كبار المتكلمين ورؤساء الناظرين كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء: وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا بذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع، ولذلك قالوا العرض والجوهر، وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا الهدية والهوية والماهية وأشبه ذلك. وكما وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصار الأرجاز ألقاباً لم تكن العرب تتعارف تلك الأعاريض بتلك الألقاب، وتلك الأوزان بتلك الأسماء، وكما ذكر الطويل والبسيط، والمديد والوافر والكامل، وأشبه ذلك، وكما ذكر الأوتاد والأسباب والخرم والزحاف"^(٦). والمفاهيم الرياضية كثيراً ما تستغني بالرموز عن الكلمات وأشهر دليل على ذلك الاصطلاح برمزي "س" و "ص" للكمية المجهولة. ولا مشاحة في الاصطلاح.

(٥) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي عند مصطلح "الأمر" أو "البسط" أو "الحال" مثلاً.

(٦) البيان والتبيين 1/153.

وينبغي للمصطلح في حدود الفرع العلمي الواحد ألا يتعدد مدلوله، وإلا دخل الضيم على دلالاته الاصطلاحية ففقدت ما يراد لها من الدقة والتحديد وأصبحت أشبه بالدلالة اللغوية ذات العرب العام. لهذا أزعم أن في صنيع النحاة بعض التجاوز عند إطلاق مصطلح "المفرد" وإيراده عدد من المعاني به في حدود المادة العلمية الواحدة، فالمفرد في كلامهم عن الأصوات غير المشدّد وفي كلامهم عن الصرف ما ليس مثني ولا جمعاً وفي باب الابتداء ما ليس جملة ولا شبه جملة وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، وفي كلامهم عن السياق ما ليس منظوماً في تركيب لغوي. فهذه خمسة معانٍ للفظ واحد يراد له أن يدل دلالة اصطلاحية محددة، ومع ذلك لو طلبت إلى مخاطبك أن يعرّف "المفرد" لأصبت بالحيرة أيّ واحد من هذه المعاني يختار، ولطالبك في النهاية أن تمدّه بالأمارات الدالة على قصدك بوساطة تحديد إحدى البيئات الخمس التي يرد فيها مصطلح المفرد.

وثمة تجاوز آخر في استعمال مصطلح "الجامد" في عرف الصرفيين، فالجامد من الأسماء عندهم ما لم يؤخذ من غيره^(٧)، وذلك كأسماء الأجناس الحسية والمعنوية كرجل وذكاء وأسد وشجاعة وعكسه المشتق الذي يؤخذ من أصل اشتقاق كالصفات الخمس وأسماء الزمان والمكان والآلة. ولكن الجامد من الأفعال ما جاء على صورة واحدة كعسى وليس أو لازم صورة واحدة كهتّب وتعلّم، أن يعرّفوا الجامد فقال بعضهم: ما لم يؤخذ من غيره، وقال البعض الآخر: ما لزم صورة واحدة لاتجه اللوم إلى طريقة السؤال، ووجب النجاح لفريقي الطلاب.

وهناك تجاوز ثالث بالنسبة لمصطلح الصفة في استعمال النحاة أيضاً. فهذا المصطلح يرادف النعت في الإعراب ويرادف الوصف في الصرف أي يفهم منه في الصرف الصفات الخمس، واختلاف القصد للمصطلح الواحد هو موضع الاعتراض. ومن الخير أن نحافظ في الإعراض على استعمال النعت وهو مصطلح كوفي الأصل^(٨) وأن نكف عن استعمال الصفة وهي المصطلح البصري المقابل.

(٧) شذا العرف للحملوي 43.

(٨) الأصول لصاحب البحث 40.

وعكس ذلك قائم في المصطلح النحوي وهو اتحاد المفهوم وتعدد الاصطلاح في الدلالة عليه وهو عيب في استعمال المصطلح يجعل الظاهرة الواحدة كأنها عدة ظواهر ويطمس جهات الاتفاق بين أمثلتها المتعددة. من ذلك ما يصادفنا في أبواب النحو من عبارات مثل:

ينوب عن كذا - يسد مسد كذا - يغني عن كذا - عوض عن كذا - مؤول بكذا - حل محل كذا - بمنزلة كذا - مشبه بكذا - محول عن كذا - مضمن معنى كذا - منقول عن كذا، إلخ.

فالعبارات التالية شهيرة على السنة النحويين والمعربين:

- 1- حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.
- 2- ينوب مفعول به عن فاعل.
- 3- كلّ وبعض ينوبان عن المفعول المطلق.
- 4- فاعل سد مسد الخبر.
- 5- حال سدت مسد الخبر.
- 6- أن وما بعدها سدت مسد مفعولي ظن.
- 7- تَرَكَ أَعْنَى عَنْ وَدَعَّ
- 8- التتوين للعوض.
- 9- جامد مؤول بالمشترك
- 10- يا النداء حلت محل أَدْعُو.
- 11- ما نافية بمنزلة ليس.
- 12- منصوب التعجب مشبه بالمفعول به.
- 13- التمييز محول عن الفاعل أو المفعول به.
- 14- ضَمَّنَ معنى القول دون حروفه.

وكان يمكن على سبيل المثال أن يستعمل في الدلالة على كل مفردات هذه الظاهرة مصطلح "الإناية" أو "المعاقبة" أو "الإغناء" أو نحو ذلك وأن يكتفى به عن هذا الحشد من الألفاظ ما دامت الظاهرة واحدة في طابعها الذي هو حلول عنصر محل عنصر آخر. أليس هذا التعدد في المصطلح مسؤولاً عن بعض ما ينسب زوراً إلى بنية النحو العربي من الصعوبة؟

يتضح مما تقدم أن جيل القراء من أمثال أبي الأسود وأصحابه كان إرهافاً بنشأة النحو ولم يكن منشئاً للنحو. إن نشأة النحو إنما كانت على يدي عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي. كان عبدالله أيضاً قارئاً، ولكن يبدو أن مجتمع البصرة على عهده كان أكثر نضجاً مما كان عليه في عهد أبي الأسود، بمعنى أن البصرة أظلت مجتمعاً متعدد الأعراق منفطحاً على مختلف الثقافات التي تعتمد في تفاعلها على استعمال المصطلحات فلا بد أن يقتنع الحضرمي بقيمة المصطلحات في تناول الأفكار. وهذا دلف ابن أبي إسحق إلى ساحة النحو وله إمام بما ينبغي أن يكون في يده سلاح. وكانت النتيجة ما

سبقت الإشارة إليه من إنه: "بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل" (٩). فعل ذلك في حدود ما يفعله الطلائع في كل مجال، أي أنه لا ينبغي لنا أن ننسب إلى الحضرمي ذلك النحو المكتمل التفاصيل والذي نعرفه في يومنا هذا. يقول ابن سلام (١٠): "سمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحق وعلمه، فقال: هو والبحر سواء، أي هو الغاية، قال: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو لم يكن (١١) في الناس اليوم أحد لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحك منه، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظر نظره لكان أعلم الناس" ونستطيع في هذه الحدود أن نتصور طبيعة الجهد الذي بذله الحضرمي في إنشاء بذرة منهج للنحاة يستطيعون من خلاله أن يبنوا هذا الصرح الشامخ من صروح الفكر الإنساني.

أما أن الحضرمي بعج النحو فمعناه أنه أضاف ما تركه أسلافه وأنه أنشأ للنحو هيكلًا قوامه نسبة الفروع إلى الأصول وإنشاء القواعد العامة في صورتها المبدئية وهي القواعد التي يمكن أن تعرف بأصول القواعد وكان الحضرمي غيوراً على قواعده يبغي طردها ولا يرى للفصحاء من ذوي السليقة حق مخالفتها ولا الترخص والتوسع في رعايتها. يشهد على ذلك ما يروى عن موقفه من بعض ما قاله الفرزدق. وأما عن مدّ القياس فإن مما يتضح من شأنه مع الفرزدق أن قياسه كان قياس أنماط أحكام وأن قياس الأحكام الذي نعرفه الآن في أصول النحو تطوراً لا بد أن يكون من عمل تلاميذ الحضرمي.

فإذا كان الأمر كذلك فإن العلل التي يقال إن الحضرمي شرحها ليست هي التي نعدّها الآن ركناً من أركان القياس تدور مع المعلول وجوداً وعدمًا، بل هي من قبيل ما أشار إليه الخليل إذ قال (١٢): "إن العرب نطقت على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها. وعللت بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن يكن هناك غير ما ذكرت، فالذي ذكرته محتمل أنه علة... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرت بالمعلول فليأت بها".

(٩) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي.

(١٠) نفسه.

(١١) صوابه: لو كان في الناس...

(١٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي 65.

فإذا كان الخليل يرى أن ما يعلل به "محمّل أنه علة" فما بالك بعلل الحضرمي؟ أقرب شيء إلى الظن أن علل الحضرمي كانت مما يعرف باسم العلل الأوائل أي العلل التعليمية مما يجاب به عن أسئلة من نوع: "لم رفع هذا؟" فتكون العلة: "لأنه فاعل". أو لعل بعضها كان إجابة عن سؤال يقول: "ولم يرفع الفاعل" وهو ما يعرف باسم العلل الثواني، ويفهم من قول الخليل السابق أن التعليل الذي هو ركن من أركان القياس (قياس الأحكام)، لم يصبه الضبط ودقة التنظير إلا في زمن لاحق لزمن الخليل، ولزمن الحضرمي من باب أولى.

ومما ينسب إلى الحضرمي أنه فرّق منذ وقت مبكر بين الصناعة والمعرفة، أي بين العربية واللغة، أو بعبارة أخرى: بين النحو وفقه اللغة. فالصناعات (ومنها النحو) تقوم على الاستقراء الناقص لنماذج من موضوع البحث، وكانت هذه النماذج بالنسبة للنحو تعرف باسم "المسموع"، وعند الوصول إلى نتائج الملاحظة للمسموع يفترض صدق هذه النتائج على غير ما سمع من كلام العرب من خلال قياس غير المسموع على المسموع وهذا معنى أن الحضرمي "مدّ القياس"، أما المعرفة (والمقصود هنا فقه اللغة) فتقوم على الاستقراء التام، فأنت ترى في المعجم جملة مفردات اللغة، وترى في درس الدخيل كل الدخيل وفي درس الغريب كل الغريب وهلم جرا. عرف الحضرمي هذا الفرق، فقد سأله بونس بن حبيب عن "السويق" هل يقوله بعض العرب بالصاد؟ فقال: "نعم، عمرو بن تميم تقول ذلك". ثم أردف قوله: "وما تريد إلى هذا؟ عليك بحرف من اللغة يطرد وينقاس"^(١٣)، يقصد: عليك بطلب علم النحو.

إذا أردنا أن نرى جهد خلفاء الحضرمي من أمثال عيسى بن عمرو ويونس بن حبيب والخليل بن أحمد وغيرهم فإن علينا أن نلتمس ذلك في كتاب سيبويه فالذي في كتاب سيبويه يعد جملة أفكار هؤلاء وهذا هو السر في دعوى البعض أنه اجتمع على إنجاز كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً^(١٤)، وسّع خلفاء الحضرمي مفهوم الأصل

(١٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 39.
(١٤) الفهرست لابن النديم 76 رواية عن ثعلب.

والفرع فتناولوا أنواعاً من التأصيل بعضها للألفاظ المستعملة وبعضها للصور المجردة، فأما تأصيل المستعمل فكان عندهم مرتبطاً بالبساطة والإلصاق.

وكان البسيط عندهم يسمى "الأول". فالمذكر أصل والمؤنث فرع لأن للمؤنث علامة يعرف بها ولا يوجد مثلها في المذكر، إذ يدل المذكر على التذكير بمبنى عمدي أو Zero morpheme كما يسمى في اللسانيات والمفرد أصل المثني لهذا السبب أيضاً، والنكرة أصل المعرفة، والأسماء أصل الأفعال، وعلة كل ذلك هي التخفيف. يقول سيبيويه^(١٥): "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكناً لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به" ويقول^(١٦): "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول" ويقول أيضاً^(١٧): "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى"، وفي هذا النوع من التأصيل ما يزال رأي الخليل أن العرب عرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله ماثلاً في قول سيبيويه: "واعلم أن النكرة أخف عليهم" و"أن المذكر أخف عليهم" إلخ، مع الإشارة بضمي الغائبين إلى الفصحاء، ولقد ظل النحاة ينسبون إلى العرب المعرفة بعلة ما تقول ويرون لهذا السبب أن العرب أمة حكيمة^(١٨) ثم يستخرجون دلائل حكمتها من دقائق لغتها "وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"^(١٩).

نصل عند هذا الحد إلى ما أصله النحاة من أصول كان الغرض منها الوصول إلى طرد اللغة من خلال نظام مجرد مفارق للاستعمال بعد أن غز تحقيق الطرف في المستعمل كما سبقت الإشارة.

سبق عند الكلام عن غياب بعض حروف المضارع والأمر مثل "يقي" و "ق" أن قلت إنه كان من الطبيعي أن يفكر النحاة في استكشاف أصل مجرد للكلمة. وإنما قلت بالاستكشاف لا بالاختراع لأن قرائن هذا الأصل قائمة لا يمكن تجاهلها، فإذا أخذنا "ق" مثلاً وهي أكثر الأمثلة خضوعاً لغياب الحروف أمكن أن نكتشف أول حروفها في

(١٥) الكتاب 22/1.

(١٦) نفسه 22/1.

(١٧) الكتاب 20/1.

(١٨) الخصائص لابن جني.

(١٩) الكتاب 32/1.

الماضي "وَقَى" وآخر حروفها عند إسناد هذا الماضي إلى التاء كما في "وَقَيْتُ" وفي مصدرها "وَقَايَة" وعند إسناد "ق" إلى ألف الاثنين "قِيَا" وهلم جرا. وهكذا نصل إلى أن "ق" أصلها "أوق" بالبناء على حذف حرف العلة، وقد اصطلح النحاة على تسمية ذلك "أصل الوضع" وهكذا كان لكل كلمة في اللغة أصل وضعها دون جدال حول الواضع وما إذا كان ذلك بالتوقيف أو الاصطلاح. وعند إنشاء العلاقة بين أصل الوضع وفروعه جاء مصطلحان آخران هما العدول والرد، وحين أرادوا الكشف عن طرق للعدول جاءوا بمصطلحات الإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف، وعندما فكروا في وسائل للرد قالوا إن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وكذلك الجدول الإسنادي والمنثور الاشتقاقي. فحين اخترنا أصل الفعل "ق" لجأنا إلى جدول الإسناد فوجدنا الواو في "وَقَى" ووجدنا الواو والياء معاً في "وَقَيْتُ" ووجدنا الياء في "قِيَا" أيضاً. أما المقصود بالمنثور الاشتقاقي فيوضحه وجود الياء في "وَقَايَة" كما يوضح واوية الألف في "قال" ظهور الواو في "قَوْل" و"أقوال" و"قَوَال" من مشتقات المادة نفسها مما يوضح قيمة هذا المنثور الاشتقاقي في رد الفرع إلى الأصل، وكل ذلك إذا وقع العدول عن الأصل، أما إذا كان الأصل مستصحباً كما في "ضرب" فلا عدول ولا رد.

والأصل الثاني الذي كشف النحاة عنه هو أصل الاشتقاق، ولم يتفق النحاة على خصوص هذا الأصل وإن اتفقوا على ضرورة التأصيل له. فأما البصريون فقد رأوا أن أصل الاشتقاق هو المصدر لبساطته لأنه اسم الحدث والحدث جزء معنى الفعل ولكن الكوفيين لم يهتموا لبساطة المعنى وإنما اعتدوا ببساطة المبنى وكان أبسط المباني في نظرهم الفعل الماضي الثلاثي المسند إلى المفرد الغائب فجعلوه أصل الاشتقاق، ونذكر هنا أن مبدأ البساطة نفسه هو الذي جعل سيبويه يصطلح لبعض المستعمل بلفظ "أول" وكأنه يجعله أصلاً لما كان ثانياً بالنسبة له كالنكرة بالنسبة للمعرفة مما يشير إلى أن مقياس الأصالة في هذا المجال كان البساطة، والخيل بصري إذا تكلم في النحو جعل المصدر أصلاً للاشتقاق تمشياً مع رأي نحاة بلده، ولكنه عندما وضع كتاب العين رتبته بحسب الحروف الثلاثة المشتركة في المنثور الاشتقاقي أي فيما نعرفه باسم مفردات المادة الاشتقاقية. فكشف من حيث أراد أو لم يرد عما ينبغي أن يكون أصلاً للاشتقاق وهو حروف ثلاثة ذات رتبة محفوظة وهي منفصلة فلا تنطق كما تنطق الكلمات ولا

معنى لها إلا أنها تلخص العلاقة بين مفردات المادة الاشتقاقية، وذلك هو الأصل الذي كشف عنه الخليل ولكنه جعله رهين كتاب العين.

ولقد تطلب العمل بأصلي الوضع والاشتقاق أن يقوم ما يسمى أصل الصيغة وقد تطلب استعمال أصل الصيغة اختراع ثلاثة مصطلحات للدلالة على حروف الصيغة هي فاء الكلمة وعين الكلمة ولام الكلمة، وهكذا سهل على النحاة أن يتكلموا عن معتل العين أو مضَعف اللام أو محذوف الفاء، وما دامت حروف الصيغة تخضع لطرق العدول عن الأصل بحسب ما تخضع إليه الكلمة التي على مثال هذه الصيغة فقد نشأ مصطلح الميزان الصرفي الذي يحتمل أن يختلف عن الصيغة على نحو ما يختلف الميزان في كلمة "جاه" عن صيغتها، فالصيغة هنا "فَعَل" والميزان "عَقَل". لأن الكلمة من مادة (و ج هـ) فهي بمعنى الوجاهة، قال تعالى: [وكان عند الله وجيهاً]. وكذلك تكون "ق" على صيغة "أفَعِل" ولكنها على وزن "ع". وعندما يستصحب أصل الصيغة لا يكون ثمة فرق بين الصيغة والميزان كما في "ضرب"، وهكذا يعدّ الميزان الصرفي عدولاً عن أصل الصيغة وبخاصة في حالة القلب والحذف كما مر في المثالين السابقين.

أما أصل القاعدة فمداره على الكثرة والغلبة ونسبية الاطراد ولقد سبق عند الكلام عن الحضرمي أن نسبنا إليه إنشاء القواعد العامة التي يمكن أن تسمى أصول القواعد. هذه القواعد ربما تعارضها قواعد أخرى فرعية تعتمد في وظائف اللغة أنها وسيلة إبلاغ، والإبلاغ بحاجة إلى الوضوح. والوضوح أهم من المحافظة على شكلية التركيب، وقد اصطلح النحاة على تسمية الإبلاغ بمصطلح "الإفادة".

وقسم سيبويه التركيب اللغوي من حيث الصورة بين الاستقامة والإحالة كما قسم الكلام من جهة الإفادة إلى حَسَن وقبيح وكَذِب. يقول سيبويه (٢٠): "الكلام منه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ومحال كذب". ثم يضرب مثلاً للمحال بقوله: أتيتك غداً وللمستقيم الكذب بقوله: حملت الجبل وللمستقيم القبيح بقوله: قد زيداً رأيت وللمحال الكذب بقوله: سوف أشرب ماء البحر (٢١). وحين وجد النحاة أن الإفادة قد تتحقق من بعض النصوص مع مخالفتها لما تحكم به القاعدة كان عليهم أن يُرَخَّصوا

(٢٠) الكتاب 25/1-26.

(٢١) الكتاب 32/1.

بجواز القياس على هذه النصوص فأنشأوا قواعد فرعية لا مبرر لها إلا من اللبس وتحقق الإفادة. وجعلوا هذه القواعد فروعاً على القواعد الأصلية بحيث تكون القواعد الفرعية عدولاً عن أصل القاعدة. وقد يكفينا ابن مالك مغبة الإطناب في التمثيل لهذه الظاهرة بأسلوب منثور بأن نشير إلى ذلك بأبيات من الألفية تختصر الإشارة إلى أصل القاعدة وفروعها. يقول ابن مالك:

- | | |
|---------------------------------|-----------------------------|
| 1- ولا يكون اسم زمان خبراً | عن جثة وإن يفد فأخبراً |
| 2- ولا يجوز الابتدا بالنكرة | ما لم تقد كعند زيد نمرة |
| 3- والأصل في الأخبار أن تؤخرا | وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً |
| 4- وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر | إذا المراد مع سقوطه ظهر |
| 5- والحذف في نعم الفتاة استحسنا | لأن قصد الجنس فيه بين |
| 6- وما بإلا أو بإنما انحصر | أخر وقد يسبق إن قصد ظهر |
| 7- في باب ظن وأرى المنع اشتهر | ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر |
| 8- وحذف ما منه تعجبت استبح | إن كان بعد الحذف معناه يضح |
| 9- وإن يقدم مشعر به كفى | كالعلم نعم المقتنى والمقتنى |
| 10- وربما أسقطت الهمزة إن | كان خفا المعنى بحذفها أمن |

وقد يكون العدول عن أصل القاعدة إلى قاعدة فرعية راجعاً إلى سبب تركيبها كما يتضح أيضاً من نصوص الألفية التالية:

- | | |
|---------------------------------|-----------------------------|
| 11- أي كذا وأعريت ما لم تضيف | وصدر وصلها ضمير انحذف |
| 12- وقد يبيح الفصل ترك التاء في | نحو أتى القاضي بنت الواقف |
| 13- وقد يجاء بخلاف الأصل | وقد يجي المفعول قبل الفعل |
| 14- ويلزم الأصل لموجب عرا | وترك هذا الأصل حتماً قد يرى |
| 15- ولا تجز حالاً من المضاف له | إلا إذا اقتضى المضاف عمله |
| أو كان جزء ماله أضيفاً | أو مثل جزئه فلا تحيفاً |

- | | |
|------------------------------|------------------------------|
| 16- ووصل آل بدا المضاف مغتفر | إن وصلت بالثاني كالجعد الشعر |
|------------------------------|------------------------------|

أو بالذي له أضيف الثاني

كزيد الضارب رأس الجاني

تلك هي الحال بالنسبة لقواعد رصف الكلام، وهناك قواعد تتصل بمواقع معينة من الكلام وقواعد أخرى للتصريف، ولكل نوع من هذه القواعد طابعه وطبيعته. ومن قواعد المواقع ما يخرق قاعدة عامة أو يعدل بها عن أصل لولاها لكان مستصحباً. فقاعدة الوقف بالسكون تُحول دون تطبيق قاعدة الإعراب وقاعدة الكسر لالتقاء الساكنين تحول دون أصل السكون والاستصحاب فلولا هذه القاعدة لوقع استصحاب السكون وقاعدة الإدغام تحول دون أصل الفك والإظهار وذلك هو الأصل وقاعدة الإعلال أو الإبدال تحول دون استصحاب الأصل. وكل هذه القواعد يرتبط بموقع من الكلام يتحقق فيه ومن خلاله ومن ثم أفضل أن أطلق على هذا النوع من القواعد "القواعد الموقعية".

بقي من أصول النحاة أصل القياس، وليس المقصود بالقياس هنا انتحاء كلام العرب وقياس أنماط تراكيبيهم كالذي سبقت نسبته إلى ابن أبي إسحق الحضرمي، وإنما المقصود قياس حكم شيء على حكم شيء آخر لعلّة تجمع بينهما كقياس إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل لما بينهما من شبه (أو قل لمضارعة الفعل اسم الفاعل في نقله على المعاني المختلفة)، ولقد جعل النحاة للقياس أركاناً أربعة هي: المقيس عليه (أو أصل القياس)، والمقيس، والعلّة، ثم الحكم الحادث نتيجة القياس. فالقياس هنا ليس صياغة جملة على نمط ما قاله الفصحاء وإنما هو حمل المقيس على المقيس عليه في الحكم بعلّة. وليس أصل القياس هنا صورة مجردة كما كان أصل الوضع ولا تلخيصاً لعلاقة في المأخذ كما كان أصل الاشتقاق. وإنما هو عنصر لغوي قائم قيد التناول عرضة للنطق ذو حكم نحوي يراد أن يحمل عليه عنصر آخر مقيس. فالفرق بين أصل الوضع وأصل القياس هو التجريد وعدمه. والعلّة في هذا الموضع غير العلة كما صورها الخليل، لأن الخليل كان يتكلم عن علل كانت في حدس العرب الفصحاء الناطقين باللغة وإن لم ينقل ذلك عنهم. فالعلّة في معرض القياس النحوي تدور مع الحكم وجوداً وعدمياً وبهذا تختلف عن السبب الذي لا يتصف بالدور. فقد يوجد السبب ولا يوجد المسبب لمانع يحول دون وجوده، أما العلة فإن وجدت وجد المعلول والعكس صحيح. وإذا كانت

علل الخليل محتملة الصدق غير قطعية فهي في الأغلب الأعم من قبيل السبب لا من قبيل العلة.

مرة أخرى نشير إلى كتاب سيوييه بوصفه ممثلاً لجهود النحاة ومستودعاً لأرائهم ومواقفهم من هذا الإطار الفكري الذي لم يكن للبيئة العربية عهد به. إن من يتأمل كتاب سيوييه يردُّ على باله عدد من الخواطر التي لا تقف عند المصطلح فقط وإنما تتناول معه مدلولات المصطلحات والإجابة عن دعوى انتفاع النحو العربي بأفكار نحوية أجنبية. دعنا أولاً نجب عن قضية المصطلح ثم نعرِّج في نهاية الأمر على قضية الأثر الأجنبي في النحو العربي:

على الرغم من العبارات الفضاضة التي استعملها سيوييه في عنونة أبواب كتابه فلا تكاد عبارة منها تحدد مدلول الباب تحديداً واضحاً^(٢٢) يمكن لنا أن نظفر في كتاب سيوييه بمنظور واضح للمصطلح العربي في عهده. من عبارات سيوييه في عناوين أبوابه مثلاً قوله^(٢٣): "هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل". ألا ترى أنه وإن ترهلت عبارته قد ذكر الفاعل والفعل والمفعول والتعدية وهي من المصطلحات الباقية إلى يومنا هذا؟ ألا ترى أن ذلك نموذج لما تشتمل عليه عباراته المشابهة من مصطلحات ما تزال سائدة في زماننا؟ لقد تأملت فهرس الكتاب في نهاية جزئه الأخير لأنظر المصطلحات التي استعملها سيوييه فخطر لي أن أصنف هذه المصطلحات أصنافاً يقع بعضها في نطاق دراسة أصوات اللغة ويقع بعض منها في نطاق الصرف وبعض ثالث في نطاق النحو، فوجدت مصطلحات الكتاب في جملتها لا تختلف عما نستعمله في أيامنا هذه.

وفيما يلي طائف من كل نوع:

(٢٢) يرى الأستاذ علي النجدي ناصف أن مصطلحات سيوييه لم تكن ثابتة مستقرة (انظر:

سيوييه إمام النحاة: 166 وما بعدها.

(٢٣) الكتاب 33/1.

أولاً: مصطلحات من دراسة الأصوات:

- ألقاب الإعراب - حركات البناء- الإدغام- التضعيف- الإمالة- الوقف
- الإشباع- الحروف المتقاربة - التقاء الساكنين- الجوار- الزوائد- الزيادة- اللحاق-
- الإبدال- الترخيم- التصغير- الاعتلال- القلب - النون الثقيلة- النون الخفيفة- وغير ذلك.

ثانياً: مصطلحات صرفية:

- الأبنية - المصدر- الفعل - الاسم- الحدث - الظرف- الحين- اسم الفاعل- اسم المفعول- الصفة المشبهة- الوصف - الصفة- الماضي- المضارع- الأمر-
- التصريف- التصرف- العجمة- التمكين- النكرة- المعرفة- الموصول- الوصل
- الأفراد- التثنية- الجمع- المنقوص- الممدود - التكسير - الاشتقاق- الأصل- الفرع- إلخ.

ثالثاً: مصطلحات نحوية:

- الحسن - القبح - القياس- الحمل - النظير- الوجه - العامل- الإعمال- الإلغاء
- الإظهار- الاطراد - الشذوذ - الاستخفاف - الإيجاز - الاختصار- الاستغناء
- الإسناد- المسند إليه- المسند - المبتدأ - الخبر- الفاعل - المفعول - التعدية-
- العلاج- الاستفهام - الأمر - النهي - الدعاء - النداء - الندبة - التحذير- المدح -
- الاختصاص - الحال - العطف- التوكيد - النعت - البديل - الاستثناء - الجزاء -
- الحكاية - الموضع - التقديم - ما ينصرف- ما لا ينصرف- أجري مجرى غيره- نزل منزلة غيره- إلخ.

هذه مختارات من مصطلحات كتاب سيبويه مما أصبح عرفاً خاصاً لنحاة ذلك العصر وما يزال عرفاً لنا في أيامنا هذه يجري استعماله للدلالة على مفاهيم علمية محددة في إطار النحو، ولا ينبغي أن يشغلنا الطابع الفضفاض لعبارة سيبويه في عناوين أبوابه عن وجود هذه المصطلحات المضبوطة في ثنايا هذه العبارة الفضفاضة ذاتها.

أما دعوى انتفاع النحو العربي بالتراث النحوي لأمم أخرى وهي ما خبّ فيه المستشرقون وأوضعوا فأشهر ما تردد من ذلك أن النحاة أخذوا عن اليونان. والمعروف

أن بداية النحو لم تشهد تأثيراً للفكر اليوناني في البيئة العربية إلا ما يروى من جدل في مجال العقيدة في البلاط الأموي بين يحيى الدمشقي ومن حضر من فقهاء المسلمين^(٢٤). كان الفقهاء يسوقون حججهم بنصوص من القرآن والسنة فيعترض الدمشقي ومن معه على هذا الاستشهاد ويرد بالمنطق الصوري الأرسطي. ويقال إن المسلمين في حرصهم على إجابة الجدل طلبوا منطق أرسطو فكان ذلك سبباً في نشأة الفرق وعلم الكلام في نهاية الأمر. ولم نسمع أن أحداً من الذين أنشأوا النحو كان يستعمل منطق أرسطو أو يعرف لغة اليونان بدءاً بعلي بن أبي طالب وانتهاء بالخليل وسيبويه. أضف إلى ذلك أن عناصر بنية اللغة العربية تختلف اختلافاً بيناً عن بنية لغة اليونان فليس في لغة اليونان إعراب ولا حرية ولا تنثية ولا تخضع كلماتها لأوزان صرفية مطردة كالعربية وليس فيها تعدد لأنماط الجمل بين الاسمية والفعلية. "وإذا وازنا بين الاستدلاليين المنطقي والنحوي أدركنا أن الاستدلال المنطقي لا يعتد بما يعتد به الاستدلال النحوي من أصل أو استصحاب أو استحسان أو عدم نظير، وأن الأدلة التي أطلق النحاة عليها أسماء تذكرنا بمصطلحات المنطق كالعكس ونحوه ربما اختلف فهمها هنا عن فهمها هناك"^(٢٥).

نحن لا ننكر أن المتأخرين الذين جاءوا بعد عصر الترجمة التي تمت منذ أيام المأمون تأثروا إلى حد ما بالفكر اليوناني "وقد جاء هذا الأثر والنحو في هيكل بنيوي كامل ومن شأن البنية أن تكون جامعة مانعة، ومن هنا اقتصر التأثير على الشروح والجدل في المسائل، وهو تأثير لا يعني المتقدمين ولا يعني نشأة النحو على أي حال"^(٢٦).

نود عند هذا الحد أن نتكلم في مجالات تطبيق الأصل المجرد عند النحاة وهو الذي اصطلحوا على تسميته "أصل الوضع". تناول مفهوم أصل الوضع في صناعة النحو عدة مجالات أولها الحرف المفرد ذو المخرج والصفة وثانيها الكلمة المعجمية ذات المعنى المفرد وثالثها صورة التركيب النحوي. "كان مدخل النحاة إلى إنشاء أصل وضع الحرف هو فكرة ذوق الحروف. وكان الغرض من هذه الفكرة في البداية أن نختبر المخرج والصفات التي تحدد نطق الحرف في حالة إفراده، والطريق إلى ذلك (كما حددها الخليل

(٢٤) مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب (ديلاسي أوليري) 212، نقله إلى العربية صاحب البحث.

(٢٥) الأصول لصاحب البحث 71.

(٢٦) الأصول لصاحب البحث 182.

وسببويه) أن تشكل الحرف بالسكون وتأتي به منطوقاً بعد همزة مكسورة" (٢٧). وكان القصد من تذوق الحرف تحديد مخرجه وصفته لأغراض خدمة النص القرآني. ثم كانت مطالب الأداء القرآني هي التي لفتت النظر إلى ما يطرأ من اختلاف بين صورة نطق الحرف الواحد بحسب موقعه في السياق، فكان لا بد مع هذا الاختلاف وعدم الاطراد في طريقة إخراج الحرف من القول بوجود "أصل وضع" للحرف وجعل النطق الناتج عن تذوق الحرف هو صورة الأصل ثم النظر إلى صور النطق الأخرى للحرف نفسه على أنها عدول عن هذا الأصل. فأصل وضع النون مثلاً هو كونها لثوية أنفية مجهورة مرققة. وذلك ما يحكم به تذوقها إذ تنطق ساكنة بعد همزة مكسورة. غير أن النون تقع من السياق مواقع يتغير فيها نطقها فقد تنطق بضم الشفتين كما تنطق الميم كما في "ينبغي" أو شفوية أسنانية كما في "ينفع" أو تنطق بإخراج اللسان مفخمة كما في "ينظر" أو لثوية أسنانية كما في "أنت" أو "ينسى" أو تنطق راء مكررة كما في "من رأى" أو لثوية منحرفة كما في "من لعب" أو تنطق في الغار كما في "ينجح" أو "ينشأ" وقد تؤول إلى مجرد غنة كما في "من يكن" أو تنطق في الطبق كما في "ينكر" أو تكون لهوية كما في "ينقل". كل أولئك عدول عن أصل وضع النون وفروع لهذا الأصل اللثوي الذي كان عند ذوق الحرف.

وللمتكلم العادي حدس نفسي بأصل وضع الحرف يؤدي إلى الاعتقاد باستصحابه عندما ينطق المتكلم الفروع وهو يعتقد أنه ينطق الأصل فلا فرق عنده بين أصل وفروع. والكاتب في هذا الحدس كالمتكلم يكتب الأصل والفروع بصورة واحدة وهذا ما يعتد به النظام الإملائي للكتابة أيضاً سواء في رسم الحرف أو في تسميته باسم واحد لا يفرق به بين أصل وفروع أي أن النظام الكتابي الإملائي للغة العربية يعرف نوناً واحدة ذات اسم واحد ورسم واحد مهما اختلفت مخارجها وصفاتها بحسب مواقعها في السياق.

أما بالنسبة لأصل وضع الكلمة المفردة فليس للمتكلم حدس به. فإذا نطق المتكلم "باع" لم يفكر فيما جرده النحاة من أصل لها هو "بَيْع" وهو يعرف "قال" ولا يعتقد بأصلها "قَوْل"، لأن "باع" و"قال" عنده هما أصل القياس الذي هو معني به أما "بَيْع" و"قَوْل" فالمعني بهما هو النحاة فقط. معنى أن المتكلم إذا ارتجل لفظاً ثلاثياً أجوف معتل العين

قاسه على "باع" و"قال" ولم يقسه على أصل وضعهما. ومن هنا يغيب الأصل عن حدسه ويحضر فيه الفرع الذي هو بدوره أصل القياس. ولا حاجة بنا هنا إلى شرح الطريقة التي وصل بها النحاة إلى أصل وضع الكلمة لأن شرح ذلك قد سبق.

وبالنسبة لأصل وضع الجملة رأى النحاة أن للجملة ركنين وأن الأصل هو ذكر هذين الركنين، وهذان الركنان في الجملة الاسمية هما المبتدأ والخبر، وهما في الجملة الفعلية الفعل ومرفوعه من فاعل أو نائب فاعل. والعدول عن الأصل يتم بطريق الاستتار لضمير الرفع فاعلاً أو نائب فاعل وبطريق الحذف لغير ذلك من أركان الجملة. وينسب الحذف أيضاً إلى غير الركنين من مكونات الجملة كالأدوات والفضلات، ولكن الحكم بالحذف هنا يقوم على أساس سياقي عام لبناء المعنى وليس على أساس صناعة النحو. ففي قوله تعالى: [وتلك نعمة تمنها عليّ أن عبدت بني إسرائيل] لا نجد في الصناعة ما يحتم تقدير همزة استفهام في صدر الجملة ولكن المعنى الدلالي العام يحتم ذلك. ويقال مثل ذلك في قوله تعالى: [قال ومن ذريتي] بحكم ما يتلوه من جواب وقد يحذف المفعول حين يقتضيه معنى الفاعل كما في قوله تعالى: [ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما...]. فاقترضاء الفعل للمفعول هنا ليس بحسب صناعة النحو لأن المفعول في عرف النحو فضله وإنما اقتضاه من حيث المعنى الدلالي العام لأن السقي والذود والإصدار من مفردات العناية بقطعان الماشية فعلم بالدلالة العامة أن المفعول المحذوف مع الأفعال المذكورة في هذه الآية هو من الماشية. وقد يتناول الحذف الموصوف إذا دل عليه دليل في السياق العام للكلام كحذف الموصوف في قوله تعالى: [وأخرى تحبونها] أي وتجارة أخرى تحبونها بدليل قوله قبل ذلك: [هل أدلكم على تجارة]. وقد تحذف الصفة إذا دل عليها دليل من هذا القبيل كما قال تعالى: [يأخذ كل سفينة غصبا] أي سفينة غير معيبة بدلالة قوله قبل ذلك: [فأردت أن أعيبها]. وهذا الحذف لا يتوقف على صناعة نحوية وإنما يعود كما هو واضح إلى علاقات العناصر الدلالية في النص، إذ يمكن لدليل الحذف أن يلتمس في جملة أخرى والنحو معنيّ بالعلاقات في داخل الواحدة كعلاقات الافتقار والاختصاص والمطابقة والمعاقبة والمناسبة والرتبة وعود الضمير والإضافة والتبعية والتفسير والاستثناء.. إلخ. وكل أولئك مما اصطلح لتسميته في عصور نشأة النحو.

وإذا كان المصطلح وسيلة الفكر فلا ينبغي أن نتوقع توقف العلماء عن صوغ المصطلحات الجديدة إلا إذا كفوا عن التفكير وهو ما لن يكون. وآية ذلك أننا إذا قرأنا إنتاج النابهين من المتأخرين وجدنا لهم صياغات اصطلاحية لم يعرفها الأوائل. وحسبنا أن نرى ما صاغه ابن جني^(٢٨) من مصطلحات مثل الاشتقاق الأكبر والإدغام الأصغر وكالتفريق بين الدلالة اللفظية والدلالة المعنوية للفعل (إذ يدل الفعل على الحدث لفظاً وعلى الزمان صناعةً وعلى الفاعل معنى). وكالفصل في المعنى بين الكلام والقول وكبسط الكلام في الاطراد والشذوذ وفي طبيعة العلة النحوية وفي تخصيص العلل وتعارضها وكالقول في تعارض السماع والقياس وفي أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب وكل أولئك أمور لم ترد على الفكر النحوي في دور النشأة. ومن هذا القبيل أيضاً ما نجده لدى عبد القاهر الجرجاني^(٢٩) من تفريق بين النظم والبناء والترتيب والتعليق وهي مفاهيم جديدة حتى إن سميت بأسماء مألوفة في الاصطلاح النحوي يقصد بها مفاهيم أخرى كالبناء والترتيب والتعليق أو سميت بمصطلح من عرف نقد الشعر كالنظم.

(٢٨) الخصائص.

(٢٩) دلائل الإعجاز.